المصدر: روزاليوسف

التاريخ: ١٩٧٠/١٠/١٩

قضية عمرها ربع قرن

السادات في محكمة فاروق

سطور هذا التحقيق تمثل مرحلة كفاحية في حياتنا خلال السنوات التي نضج فيها الكفاح الثوري المصري عبر السنوات العسر التي سبقت الثورة وأصبحت الآن تاريخا لا يمكن تزييفه .. لأن الذي كتبه هو الشعب المصري نفسه .

- عندما قال للشعب المصري: إذا كنت مصريا اترك منصبك
- أوامر الاعتقال صدرت من السفير البريطاني
- عزيز المصري يصف أنور السادات
- لغز الورقة التي كانت في جيبه واختفت
- تفتيش غرفة السادات بمعرفة مهندس مخابرات!

الزمان : ١٩٤٦
المكان : كل مكان

ملحمة الصراع ضد المستعمر تسجل أروع الامثلة للكفاح السرى ضد الاحتلال .. ويكتسب النضال طابعا دراميتكيا استمر فى مصر لأمد طويل .. الملك الصغير « فاروق » يحاول حكم مصر بنفسه .. الثقة تنتزع من الملك وزعماء السياسة القدامى .. الفساد استشرى فى جميع النواحي السياسية .. الاقلية اللاهية تكالبت على السلطة غيرانها لم تستطع اثبات كفاءتها فى تسيير الامور ... وعاشت مصر حياة راكدة .. وفى لجة الوحل تصاعدت بنور الثورة القومية واتخذ الكفاح ضد الانجليز لسراى طابعا وطنيا رائعا .

الزمان : ٢١ فبراير ١٩٤٧
المكان : محكمة جنايات القاهرة

داخل قفص الاتهام يقف ٢٦ متهما فى قضية تاريخية مثيرة .

واثناء مرافعة « محمود منصور بك » النائب العام ، يقف شاب اسمر نحيل فى قفص الاتهام موجها كلامه اليه :

ـ « ايه ده ياسعادة النائب العام .. ازاى تقول الكلام ده .. وكيل النيابة كان بيقرا من ورقة .. ازاى النائب العام المصرى الوطنى عايز يسحب الكلام ده .. ياسعادة النائب العام انك مصرى والجميع وعلى راسهم رئيس الحكومة يرددون اماني المصريين وهى وحدة وادى النيل والجلاء التام .. والنقراشى باشا قال فى مجلس الامن ان الانجليز لصوص وقراصنة ..

فتاتى انت لتسحب هذا الكلام ٠

سيادة النـــائب ٠ يجب عليك ان تستقيل وتنزل عن الكرسى » ٠

كان الشاب الاســـمر النحيل هو : أنور السادات

وكانت القضية : قضـــية الاغتيالات السياسية ٠

وكان « أنـــور حبيب بك » وكيـــل النائب العام قد أثار فى مرافعته فى اليوم السابق مايجيش فى قلوب كل المصريين من مشاعر ضد الاحتـــــلال الانجليزى وآمالهم فى الاستقلال ٠٠ فأغضـــب ماقاله الســفير البريطانى والسراى ٠

ولكن ماهى القضية ؟

البداية : بلاغ

« فى نحو الساعة السادسة والنصف مساء السبت ٥ ينـــاير ١٩٤٦ وقفت سيارة أجرة أمـــام المنزل رقـم ١٤ بشارع عدلى باشا ونزل منهـا « أمين عثمان باشا » وزير المالية السابق ثم دخل الى نادى رابطة النهضـــة التى يرأسها وفجأة أطلقت عليه أعيرةنارية فسقط يتضرج فى دمه ٠٠ وانتقل الى مكان الحادث محمد السيد شاهين باشا محافظ القاهرة واللـــواء رسل باشا حكمدار البوليس واللواء سليم زكى باشا » ٠

ضـــباط القسم الســياسى باشراف القائمقام محمد ابراهيم امام ينشطون والمتهمون : واحد ٠٠ اثنين ٠٠ عشرة ٠٠ عشرين ٠٠ ٢٦ متهمـــا ٠ وظل التحقيق يدور فى تكتم شديد ٠٠

فى مكتب « الافوكاتو العمومى » يحيى مسعود بك :

• اسمك ؟

ـ محمد أنور السادات

• عمرك ؟

ـ ٢٧ سنة

• انت متهم بالشروع فى قتل النحاس باشا .. وبالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان باشا والجنود البريطانيين .

وتمضى أسئلة التحقيق فى محاولة لانتزاع اعتراف .. أى اعتراف بعد أن فشل رجال البوليس السياسى . وبعد استعمال كافة وسائل التعذيب .. وكان أنور السادات غير معترف فكان أكثر المتهمين تعرضا للتعذيب .

وفى المحكمة قال أنور السادات :

« ان كل ماورد فى التحقيقات باطل ومن تلفيق البوليس السياسى . وأما عن النيابة فلا أدرى ان كانت على علم بهذا التلفيق أم لا .

ولم تكن قضية الشروع فى قتل النحاس باشا ومقتل أمين عثمان باشا الا حلقة من سلسلة حوادث متتابعة فجرها الشعور الوطنى ... فالانجليز يحتلون البلاد .. والقصر ورجاله عملاء له يرتعون كما يحلو لهم .. والقهر هو الوسيلة الوحيدة لاخماد أى صوت وطنى معارض ولواد أية حركة وطنية .

فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وجه السفير البريطانى انذارا الى الملك فاروق :

« اذا لم أعلم قبل الساعة ٦ مساء ان رفعة « النحاس باشا دعى لتاليف الوزارة فسيتحمل الملك فاروق تبعة ما يحدث » .

والصيغة التى وجه بها الانذار لم تكن فقط اعتداء على الاستقلال بل اعتداء على الشرف الوطنى والكرامة الوطنية ·

وسجل تاريخ هذا اليوم :

بريطانيا تمنح النحاس باشا وأمين عثمان باشا لقب « سير » ·· دبابات بريطانيا العظمى تحاصر سراى عابدين

رتحول بين المصريين وبين دخول ميدان عابدين ·· تجريد رجال الحرس من سلاحهم ·· دخل سفير بريطانيا مع ضباط كبيرين ومنهم قائد القوات البريطانية ليقول للملك : الحكومة البريطانية تطلب تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة !!

واذا كان الحادث المشهور - ٤ فبراير ١٩٤٢ - يعلمه الكبيرون ·· فقد كشفت المحاكمات تفاصيل أخرى دقيقة توضح أبعاد المهزلة التى عاشتها مصر فى تلك الفترة · وذلك من خلال أقوال عدد من الشهود من بينهم «الباشوات» مصطفى النحاس ، على ماهر ، حافظ رمضان ، بهى الدين بركات ، محمد حسين هيكل

قال النحاس : ان السفير البريطانى لم يتصل بى ·· وأنه ضد الانجليز وشرح لقاءه مع الملك واشتراطه أن يقبل تأليف الوزارة على أن تكون كلها من الوفد ·

ومن خلال أسئلة الدفاع للنحاس باشا ·· يتضح أن أوامر اعتقال الوطنيين كانت تتم بمعرفة **السفير البريطانى** ·· بحجة أنهم يعملون ضد الحلفاء ·

وكشف على ماهر « باشا » أسباب ابعاد امين عثمان باشا من وزارته فقال : هناك مسألة علقت فى نفسى منذ مفاوضات ١٩٣٦ ولم تكن مشرفة

لامين عثمان باشا . ولما كان وكيل وزارة كان يخشاه بعض الوزراء لصلته السفارة .

وساله حمادة الناحل : هل طلب السفير الانجليزى دخول مصر الحرب ضد المانيا واجاب على ماهر بانه طلب منى ذلك اثناء الوزارة عند اعلان المانيا الحرب وعند دخول ايطاليا الحرب وبعد خروجى من الوزارة .

ثم ساله : لحساب اى جهة كان أسركم ؟

فقال : لحساب الحكومة البريطانية وكانوا يعدوننى أسير حرب .

ويتضح أن القضية ... ليست قضية قاتل ومقتول .. وانما هى قضية تصور حقبة من تاريخ مصر السياسى والاجتماعى والخلقى وقبل ان تمضى بنا السطور .. نقف قليلا لنعرف من هو امين عثمان باشا الذى يقف ٢٦ متهما فى قفص الاتهام وكلهم مطلوبون للقصاص

التحق امين عثمان « باشا » بكلية فيكتوريا وحصل منها على البكالوريا المصرية ثم سافر الى انجلترا فى أعقاب الحرب العالمية الاولى والتحق بجامعة اكسفورد عام ١٩٢٠ وهناك تعرف بالليدى كاثلين جريجورى وخطبها وهو لايزال طالبا يدرس القانون ثم تزوجها وعاد الى مصر فى فبراير ١٩٢٤ وعين مندوبا بقلم قضايا الحكومة ثم مفتشا ماليا عام ١٩٢٧ .

وفى فبراير ١٩٣٦ عين سكرتيرا عاما لمجلس الشيوخ .. ثم سكرتيرا عاما للمفاوضات ثم أحيل الى المعاش ثم عين عضوا فى مجلس ادارة البنك الاهلى ومجالس ادارات بعض الشركات واسس شركة تجارية مصرية ثم عين وزيرا للمالية فى وزارة الوفد ١٩٤٢

وفى المحكمة : وصفه الدفاع بأنه القتيل القاتل وأنه نشأ مصرى الجنس بريطانى الحس ·· واستكمل عنصره الاجنبى بتعلمه فى المستعمرة البريطانية « كلية فيكتوريا » ·· وأن زوجته هى ربيبة « مستر ريد » ناظر الكلية الذى حفظ له صنيعه واحتضنه كابن من ابناء الامبراطورية البريطانية ·· وأنه صديق اللورد كيلرن وأنه الوسيط فى مفاوضات ١٩٣٦ حتى عين سكرتيرا للنحاس باشا ثم انشأ رابطة النهضة ·

وصفه الدفاع أيضا : أنه سمسار سياسى يعمل لصالح الامبراطورية البريطانية ولذات نفسه ·· وهوالذى مهد لحادث ٤ فبراير ·· ذلك الحادث الذى سيظل مسطورا فى صفحة الخطوب ·

ونقل عنه الدفاع ماصرح به فى مجلة الاثنين بقوله : أنه شخصيا مدين بمركزه للمحسوبية والاستثناءات وانه لولاها لبقى موظفا منسيا فى الدرجة السادسة ·

وقال المحامون أيضا عنه : ان عبقرية امين عثمان تفتقت عن عمل مجيد هو انشاء قرية العلمين وجمع ٢٠٠ الف جنيه واعلن أن كل من يتبرع لقرية العلمين سيعفى بقيمة ما يتبرع به من الضرائب بدلا من أن تتفتق عبقريته عن تخصيص بعض المال للفقراء ·· لانه مصرى يفكر بعقلية انجليزية ·

تعرف أنور السادات ؟

وتمضى القضية ··

ويتم القبض على الفريق عزيز المصرى باشا نتيجة لاقوال بعض المتهمين من أنهم كانوا يتصلون به للمساعدة فى

تنفيذ اغراضهم وساله المحامى العام :
هل لك راى خاص فى السياسة الداخلية لمصر ؟

فقال عزيز المصرى : استقلال مصر هو اهم شىء اذ لا يمكنها ان تكون عضوا حرا فى مجموعة دول الشرق الموحدة وهى فى حالة تشبه القاصر ٠

وأجاب عن سؤال آخر : أنه لم يجد فى مصر فردا واحدا يؤمن ايمانا حقا راسخا بأى مبدأ من المبادىء العامة ولكنه وجد حبا شديدا للوطن ، وكراهية للاحتلال ٠٠ وآمالا عالية للاستقلال ولم يجد برنامجا أو شبه برنامج عملى للوصول أو لرسم طريق تصعد به البلاد الى تلك الاهداف

وقال عزيز المصرى : أن القتل السياسى مثل حادث مقتل أمين عثمان باشا ، والقاء القنبلة على النحاس باشا ، إنما يرجعها إلى معاملة الانجليز الخاطئة لمصر والحكم الاستعمارى لانه يهيىء اذهان الشباب الذين ليس لديهم من سنهم الصغيرة الا العواطف كمحرك عنيف مما يدفعهم الى مثل هذه الاعمال ٠

وساله المحامى العام عن علاقته بانور السادات فقال :

انه يعرف انور السادات ، وانه كان معجبا به عندما كان رئيسا للجيش ، وكان انور ضابطا فى سلاح الاشارة ، وبعد خروجى من الجيش ظل انور السادات يتردد على ويزورنى فى بيتى فى الاعياد ٠

استمر التحقيق فى القضية شهرين ٠٠ وساهم فيها عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام السابق ويحيى مسعود المحامى العام السابق وعبد الرحمن الرافعى بك رئيس نيابة مصر ٠ وعدد من وكلاء النائب العام ٠

وضمت قائمة الاتهام ٢٦ متهما كلهم شبان فى عمر الزهور ·· وأغلبهم طلبة فى المدارس الثانوية والجامعة·· من بينهم حسين وسعيد توفيق ··· وسعد كامل ونجيب ومدحت فخرى ووسيم خالد وكان عمره ١٦ سنة · وظلت هذه القضية التاريخية الكبرى منذ انتهاء التحقيق فى مارس ١٩٤٦ تتداول فى الجلسات أمام قاضى الاحالة ومحكمة الجنايات وتتاجل من جلسة الى جلسة ·· وفى اول ديسمبر ١٩٤٧ بدأت المحاكمة الحقيقية للمتهمين ·· أى بعد عام من اغتيال أمين عثمان باشا ·

استمعت المحكمة الى شهادة «القائمقام محمد ابراهيم امام ضابط القسم السياسى الاول ·· ووضح من المناقشات التلفيق الذى صاحب القضية من البداية ·

سأله المتهم الاول (حسين توفيق) :ألم تكن فى مقابلتك لبعض المتهمين ولى أنا على الاخص تملى علينا الاعترافات مكتوبة ·· وذكر واقعة على سبيل المثال فقال :

ـ « ان انور السادات وقد اعترفت عليه ، لم أكن اعرفه ، حتى أنه عندما عرض على لم أتعرف عليه ·· فكيف يعقل أن أعترف على شخص لا اعرفه · وهنا وقف أنور السادات وروى واقعة تتلخص فى انه فى عام ١٩٤٢ حضر الى منزله مخبر من القلم السياسى منتحلا شخصية مهندس مخابرء وعاين الغرفة الخارجية من منزله لعملها مخبأ ·· ثم استغلت هذه الواقعة فى التلفيق بعد ذلك ·

وعاد المتهم الاول ليسأل الشاهد عما اذا كانت النياشين التى يحملها مكافأة له عن التلفيق فقال ابراهيم أمام : ان هذه النياشين منحت له عام ٤٣ كما منح مثلها محافظ القاهرة ومحافظ الاسكندرية وحكمدارو فرق البوليس وهنا وقف أنور السادات وصاح : ان هذه النياشين تمنح للذين يخدمون الامبراطورية البريطانية ٠

مفاجآت ٠٠!

ولم تخلو القضية من مفاجآت مثيرة !

٠ استطاع الدفاع فى هذه القضية التاريخية ان ينصب « كمينا » لمثل الاتهام ٠٠ اذ طلبوا سماع شهادة « محمد كامل القاويش بك » وأجابت المحكمة طلب الدفاع ٠٠ وتناول القاويش فى شهادته موقف رجال القلم السياسى ٠٠ وأن الضباط لم يكونوا أداة تنفيذ فحسب وانما كان لهم ضلع أكبر من هذا بكثير ، فقد وجهوا التحقيق وأن عملياتهم قد جرت على صورة مخلة وعلى غير ما فرض القانون !!

٠ وكانت المفاجاة الثانية من الدكتور زهير جرانة المحامى عن أنور السادات ٠٠ وقف ليقول :

« ان القاويش بك بصفته شاهدا فقد أضاع مؤهلا من المؤهلات القانونية التى تسمح بجلوسه فى كرسى الاتهام ٠٠ وموضعه الحقيقى هو عدم الصلاحية للجلوس فى كرسى النيابة ٠٠ ودار جدل قانونى استغرق ساعات ٠٠ وإنتصرت فى النهاية حجة الدفاع ٠

و المفاجأة الثالثة ·· كانت امتدادا لما سبق ·

فقـــد قررت النيابة العامة أن يمثلها « عبد الرحمن يوسف بك » بدلا من القاويش بك الذى تقـرر تنحيته ·· وفى الجلســـة الثالثة ·· انتقـــل عبد الرحمن يوسف الى رحمة الله ·

· والمفـاجأة الرابعة ·· هى اغتيال أحمـــد الخازندار بك رئيس محكمة الجنايات ·· وتأجلت القضية الى ١٠ ابريل ٤٧ ·

وفى هـذا اليوم بدأت مرافعة النيابة ·· لتبدأ المفاجأة الخامسة فى القضية وقف « أنور حبيب بك » ممثل الاتهام يربط بين القضـــية الكبرى قضية الاغتيالات السـياسية وبين حادث ٤ فبراير قائلا :

« ظل هذا اليوم وصمة فى جبين الامبراطورية البريطانية وسيظل دليلا صارخا على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الاغبر الكالح ·· فقـــد قابلوا الوفاء بالنـــكران والاحسان بالاساءة ·· والصـــنيع بالجحود ·

« ســـنظل نلعن الانجليز أبد الدهر ماداموا محتلين لبلادنا ·· ويخيل الى ان كل باب يغلق كأنما ينصـفق فى وجـــوههم ·· وان كل حجر بأرض الوادى لو طار فخضبهم فى جباههم ، وان كل كلب ينبح ، انما يصرخ فى وجوههم · اخرجوا · اخرجوا اخرجوا من هذا البلد ·· الجلاء ووحدة وادى النيل شعورنا وشعارنا ·· بل هـو ترديد لنداء قلوبنا ونبضات دمنا ·· وهمسات أرواحنا ·· شيبا وشبابا ·· ورجالا ونساء ·

وفى اليوم التالى وقف « محمودمنصور بك» النائب العام · ودهش الحاضرون ترى ماذا ينوى أن يقول ·· واشرأبت اليه الاعناق ·· وران الصمت على القاعة ·· وارتفع صوت النائب العام ··

وكانت المفاجأة السادسة :

« فى الكلمة التى قدم بها أمس زميلى مرافعته فى هذه القضية عدة تعبيرات وتشبيهات ومجازات لم أشك حين اطلعت عليها أنها جاءت وراء مراده وبعيدا عن مقصوده نتيجة للتعرض لخاطر الارتجال ·· على أن تلك العبارات بما مست من شئون السياسة الخارجية يصعب فى الواقع تبرير ازجاءها على هذا النحو فقد استاذنت زميلى أنور بك حبيب فاذن لى فى ان أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأى النيابة العامة »

وهنا هاج فريق من المتهمين

وقف أنور السادات فى قفص الاتهام يقول للنائب العام :

« ايه ده يا سعادة النائب العام ··· ازاى تقول الكلام ده ·· أنور بك لم يرتجل ده كان بيقرا فى ورقة ·· ده مش كلام · ازاى النائب العام المصرى الوطنى عايز يسحب الكلام ده ·· يا سعادة النائب العام انك مصرى والجميع وعلى رأسهم رئيس الحكومة يرددون أمانى المصريين وهى وحدة وادى النيل والجلاء التام ، والنقراشى باشا قال فى مجلس الامن أن الانجليز لصوص وقراصنة فتاتى انت لتسحب هذا الكلام يجب عليك أن تستقيل وتنزل عن الكرسى ·

واستمر هياج المتهمين وثورتهم ··· وعلت الاصوات ·· وتناثرت الالفاظ هنا وهناك ·

ـ عار عليك يا حضرة النائب العام أن تسحب هـــذا الكلام الوطنى · كن شجاعا ولا تخش شيئا ·

ـ اخرج من الجلسة يا حضرة النائب ! وحاولت المحكمة تهدئة المتهمين ··· وقال انور السادات :

« أنا أفضل ان اشنق ألف مرة على أن أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف !

ورأت المحكمة أن النظام اضطرب ·· فرفعت الجلسة للاستراحة بعض الوقت ثم استؤنفت من جديد ·

الحـاج ··!

بدأ أنور حبيب ممثل الاتهام مرافعته بالكلام على الشاب النحيل الاسمر ذى السبعة والعشرين ربيعا ··

« ان المتهم السابع محمد أنور السادات فى التهمة الاولى اشترك بطريق الاتفاق فقط فى قتل أمين عثمان باشا ·· ثم تحدث عن ماضيه ·· فقال أنه تخرج من الكلية الحـــربية والتحق ضابطا بالجيش بسلاح الاشارة وأخـذ يرقى حتى رتبة « اليوزباشى » ·· وفى عام ١٩٤٢ اتهم بالعمل ضد الانجليز (!) وكان الذى يعمل ضد المحتل مجرما ـ وأجرى معه **تحقيق فى عهـد النحاس** باشا ومعه زميله الطيار حسن عزت · وانتهى التحقيق الى فصلهما من الجيش وفى نفس اليـــوم اعتقل بأمر الحاكم العسكرى ·· وتمكن أنور وزميله من الهرب ·· واطلق أنور لحيته وتسمى باسـم « الحاج » وكون الاثنان شركة للنقل وضما اليها عبد الفتاح عنايت المحامى وهو أحـد المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار ·

وكان فى أثناء الحادث ينتظر زملاءه فى سيارة قريبا من متحف الشمع »

قال ممثل الاتهام أيضا : « أن أنور السادات كان حريصا فلم يساهم فى هذه الجرائم مساهمة فعلية ·

وأشار الى الورقة التى ضبطت فى جيب بيجامة أنور السادات وقد جاءت فيها عبارات بالانجليزية ترجمتها :

«التقرير رقم ١ فى ٢/١٣ ـ التشكيل رقم ٢ جمعية بلا عمل · التشكيل رقم ٢ يتصل بى · ابتعدوا وأنا أتولى القيادة من هنا · التشكيل رقم ٢ ينتظر الاوامر · أتعشم أن أضل الى الضربة الكبرى قريبا · يعتبرونني شخصا خطيرا ولكن الدليل ضعيف جدا · فى انتظار الاوامر ·

الحمد الله وليحى رجلنا » ·

وأشار وكيل النيابة الى الاجراءات التى اتخذها المحقق ازاء هذه الورقة · احتفظ بها وكلف محمد طلعت السادات شقيق أنور السادات أن يحضر مساء الغد لأخذ الملابس المتسخة ، ثم عرض الورقة على النائب العام وكلف الخبير محمد على سعودى بك أن يلتقط صورة للورقة الأصلية التى ضبطت فى جيب البيجامة وسلمها لشقيق أنور لمعرفة من سيتسلمها منه ولكن المراقبة أخفقت **وضاعت الورقة** وبقيت صورتها··

وقال الدكتور زهير جرانة المحامى عن أنور السادات :

« ان هذه الورقة ضبطت فى ١٣ **فبراير وظلت فى حيازة النيابة دون** أن يعلم أنور السادات بذلك حتى يوم

١٤ فبراير وكان غرضها أن تلتقط صورة لها ثم تبقى الورقة الاصلية وتراقب ... ولم يندب الخبير لبحث هذه الورقة الا فى مارس أى بعد ضبطها بشهر .

ثم قال أنه ليس فى القضية ما يشير الى ندب سعودى بك وطلبت المحكمة الى النيابة أصل هذه الورقة وتساءل عضو اليمين : كيف تبقى فى قضية مطروحة على محكمة الجنايات بعيدا عن الملف ؟!

وقال الدكتور جرانه : ان البوليس فتش أنور السادات قبل العثور على هذه الورقة مرتين فلم يعثر على شىء مطلقا .. وبعد ذلك عثر فجأة عليها فى جيب البيجامة .. ومعنى هذا أن هناك يدا امتدت الى السجن ودستها وتدل الدلائل على أنها ورقة ملفقة وطلب الدفاع سماع شهادة محسن فاضل .. وكان زميل أنور السادات فى المعتقل من قبل ثم هربا معا . وقال فى شهادته :

« ان حسن رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية كانت له سلطة على المعتقلات وخصوصا على المعتقلين على ذمة السلطات البريطانية وأن حسن رفعت باشا نصح والد محسن فاضل أن يقنعه بالعودة الى المعتقل بعد هربه لان الافراج عن المعتقلين جميعا أصبح وشيكا .. فرجع الشاهد .. أما أنور السادات فرفض العودة !

وفى دفاع زهير جرانة قال عن أنور السادات :

« أنه شخص صريح يواجه الامور دون لف ولا دوران ·· كالجندى يقابل الموت وجها لوجه · وأشار الى غضب أنور أمام المحكمة حين قرار النائب العام سحب ماقاله ممثل الاتهام خاصا بالانجليز وقوله أنه يفضل أن يشنق على أن يسمع النائب العام يطلب سحب الكلمة وهو مصرى · وعلق على هذا الكلام قائلا : »

« من كانت هذه شيمته لا يتآمر ولا يدبر الجرائم فى الظلام ·· كل ماهنالك أنه شخص يكره الانجليز ويريد تحرير مصر وهذه كلها مجرد رغبات وطنية · لقد سلخت هذه القضية سنة وسبعة شهور وخمسة أيام بدأت أول جلساتها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ وانتهت فى ٧ يوليو ١٩٤٨ ·

وبلغ عدد جلساتها **٨٢ جلسة** ·وعدد صفحات محاضرها ١٥٨٠ ·

وفى ٢٤ يوليو ١٩٤٨ كانت جلسة النطق بالحكم وقضت المحكمة ببراءة محمد أنور السادات ·

وخرج من المحكمة الى فلسطين · ■

سمير عزت